

يزدحم فيه الفساد الإداري والمالي، وتنتفخ بعض البطون وتندلى كروش فوق كراس أزيلية، التصق بها المسؤول ولا يمكن إزاحتها عنها "ولا بالطبل البلدي" - كما المثل المصري الشائع - صور تترجم تزايد أعداد البطالة الحقيقية والمقتعة في بلد مشحون بالمهاجرات السياسية وضياح الأموال، فعلى حد قول النائبة ماجدة التميمي عضو اللجنة المالية في البرلمان، فإن 8 ترليون دينار صرفت في العام الماضي خارج الموازنة، وأكدت التميمي في لقاء مع إحدى الفضايات العراقية بان اللجنة لا تعرف أين أنفقت تلك الأموال، فلا توجد وثائق تثبت صرفها في مجال ما، مؤكدة عدم اتضاح الصورة أمام اللجنة في واردات النفط وإيجارات عقارات الدولة ومبالغ الأيصاد، فضلا عن تأكيدها بان بعض المسؤولين يحصلون على مبلغ ستة مليونات كمخصصات ضيافة، ولديهم أكثر من ستين سيارة تستهلك وقودا وقطع غيار تتحملها الميزانية العامة.

□ بغداد/ وائل نعمة □ تصوير/ ادهم يوسف



العاطلون بالملايين والوظائف تنقلص إلى (٥٨) ألف درجة! المالية البرلمانية: موازنة ٢٠١٢ حددت النسبة.. و٨ تريليونات دينار مهدورة

للعاطلين عن العمل، والخريجين الجدد ونحن ندرس إمكانية وضع التخصيصات لهذه الزيادة، وكانت الحكومة أعلنت في وقت سابق، عن تخصيص ١١٥ ألف درجة وظيفة حكومية في موازنة عام ٢٠١٢، فيما استبعدت اللجنة المالية النيابية إمكانية إطلاق تلك الوظائف من دون إقرار قانون مجلس الخدمة الاتحادي... وعاد الحديث مرة أخرى عن مجلس الخدمة الاتحادي، وقالت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء مريم الريس في تصريحات صحفية سابقة إن "الحكومة خصصت ١١٥ ألف درجة وظيفة ضمن موازنة عام ٢٠١٢"، وتابعت الريس أنه "سيتم تحديد مدى حاجة كل وزارة من الوظائف وفق الأليات القانونية وستنظم عملية التوظيف بصورة تناسب الحاجة الفعلية لتلك الوزارات". من جانبها استبعدت اللجنة المالية النيابية إمكانية إطلاق تلك الدرجات الوظيفية من دون إقرار قانون مجلس الخدمة الاتحادي، وقال عضو اللجنة فالح الساري في بيان أورده مكتبه الإعلامي أنه "لا يمكن إطلاق هذه الدرجات الوظيفية بشكل عشوائي من دون إقرار قانون مجلس الخدمة الاتحادي، وان اللجنة المالية قامت بربط إقرار القانون بالموازنة المالية".

ورجعنا من جديد إلى مجلس الخدمة الاتحادي...

حيث أكد عدد من النواب من كتل سياسية مختلفة وفي مناسبات متعددة ضرورة تشكيل مجلس الخدمة، علي العلاق عن دولة القانون شدد على أهمية الإسراع في تشكيل المجلس، لما له من مساس مباشر بقوت الشعب، وقال النائب عن التحالف الكردستاني روز مهدي خوشنوا إن وجود قانون مجلس الخدمة الاتحادي من شأنه حل جزء كبير من مشكلة عدم توزيع الوظائف بشكل عادل على المحافظات، وطالب عضو النائب عن الائتلاف الوطني حبيب الطرقي، مجلس النواب بأن يتبنى تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي كونه مؤسسة مهمة جدا وباستطاعته حل مشكلة البطالة المزمن. وأكد عضو مجلس النواب عن تحالف الوسط النائب محمد إقبال أنه مازال مجلس الخدمة الاتحادي حبرا على ورق، على الرغم من أهميته لأنه معن قضية الخدمة بشكل عام، وتوزيع الدرجات الوظيفية بما يضمن حقوق المواطنين، ويمنح قانون الخدمة الاتحادي حق التعيين وإعادة التعيين والترقية وحصر الصلاحيات بشأنها بمجلس الخدمة الاتحادي كما يهدف إلى رفع مستوى الوظيفة العامة وتنمية وتطوير الخدمة العامة وإتاحة الفرص المتساوية وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لإشغالها.

يقدر احمد المصور أن يترك ألبومه الأخضر الجديد لعام ٢٠١٢ فارغا وتبدو علامات الأمل ضعيفة جدا، ومؤشرات التغيير في الحال مختلفة أيضا، فبعد أن كانت التعيينات بمئات الآلاف أضحت بالعشرات وربما ستتقلص عاما بعد عام، ليطلب النواب فرص تعيين لهم بعد أن تتضخم أعدادهم من ٢٧٥ إلى ٢٢٥:

وماذا عن ٢٠١٢...؟

يفتح احمد المصور اليوما جديدا يختار لونه اخضر، متمنيا أن يكون عام ٢٠١٢ يشبه لون الألبوم... يتفاعل بالعام الجديد لاسيما أن الموازنة حددت بمئة مليون دينار! ولكن يظهر حيدر العبادي رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب مؤخرا ويؤكد: أن موازنة العام الحالي شهدت تخصيص ٥٨ ألف درجة ألفا و ٢٧٤/ شخصاً، من الذين تم تسجيلهم في مراكز العمل والتدريب المهني في بغداد والمحافظات.

٢٧٥ إلى ٢٢٥:

الدفع بالدولار للحصول على وظيفة غير متساو، فلكل وزارة أسعار خاصة وهذه التسعيرة تعتمد على الرواتب والامتيازات والخطورة في تلك الوزارة أو الدائرة، ولا يمكن مساواة الوزارة الخدمية بالوزارة الأمنية، وكذلك لا يجوز مساواة الوظيفة العسكرية بالوظيفة المدنية. فأحدى التشكيلات الأمنية تصل العمولة فيها إلى عشرة آلاف دولار وأكثر، لأن الفرص محدودة جدا والمتقدمون عشرات الآلاف.

واتهم حينها النائب عن كتلة الأحرار في محافظة البصرة عدي عواد، رئيس الوزراء نوري المالكي بالتقصير عن الوعود التي قطعها على نفسه بتحقيق مطالب المتظاهرين، وقال عواد بان "المطالب التي سلمها نواب المحافظات إلى رئيس الوزراء انتهت إلى سلة المهملات"، وأشار إلى ان "هناك مطالب يمكن تنفيذها بشكل واقعي وهي تثنيب العاملين بالعقود والأجور اليومية، وقد وعد المالكي بالاستجابة لها لكنها ذهبت أدراج الرياح في فترة تشهد هودء وتخلو من التظاهرات". وبعد انتهاء مهلة المئة يوم، قال النائب بهاء الاعرجي المنتمي إلى التيار الصدري في حينها إن الحكومة لم تحقق "إنجازات" خلال الفترة التي حددها رئيس الوزراء لحكومته، داعيا إلى "ترشيح الحكومة"، أي التقليل من عدد المقاعد الوزارية فيها.

وترشّقت الحكومة...

والغيت وزارات وما زالت البطالة على حالها، حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي أن الوزارة أجرت مسحا في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١١، وكانت النسبة في العام الأول ١٥٪، وفي العام الآخر ١١٪، موضحا لـ "المدى" بأنها نسبة البطالة الحقيقية وليست المقتعة، ويبدو من خلال الاستبيان بان العام الذي حدث فيه إطلاق أكبر عدد من الوظائف منذ عام ٢٠٠٣، لم يخف من نسب البطالة سوى ٤٪ فقط، فيما تعطي جهات رسمية أخرى مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أرقاما مختلفة، وترتفع النسبة خلال السنتين الماضيتين، حيث أكدت الدائرة المعنية في الوزارة بقاعدة البيانات للعاطلين لـ "المدى" أن عام ٢٠١٠ سجل ١٧ ألفا و ٧٧ فردا بالنسبة للذكور و ٥ آلاف و ٤٦٠ ألفا و ٥٣٦ فردا بين ذكور وإناث، وأكدت الوزارة وجود رقم تراكمي منذ عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ يعقد إجمالي ٨٧٦ ألفا و ١٢ فردا. وكانت قد أعلنت الوزارة في وقت سابق أن عدد العاطلين عن العمل المسجلين في مراكز التشغيل في بغداد والمحافظات بلغ مليوناً و٥٤٧/ ألفاً و ٦٨٤/ عاطلاً، ولفترة من ٢٠٠٣/٩/١٦ ولغاية ٢٠٠٩/١١/٣٠، وقال بيان للوزارة: "إن عدد العاطلين من الذكور بلغ مليوناً و٣٥٤/ ألفاً و ٥٦٢/ عاطلاً، ومن الإناث ١٩٣/ ألفاً و ١٢٢/ عاطلة، توزعوا بواقع ٣٦٦/ ألفاً و ٥٧٦/ في بغداد، في حين بلغ عدد العاطلين المسجلين في المحافظات

عملية نصب، بأنه قام بدفع ٣٠ ورقة (٣٠٠٠ دولار) من اجل التعيين في إحدى المؤسسات المستحدثة، وأكد انه التقى مع شخص يوزع استمارات تقوم بملئها بالمعلومات الشخصية، في منطقة المنصور، ويأخذ مقابلها أموالا ويوعد الشباب بان تعيينهم مضمون، وأشار إلى أن هذا الشخص قد وعد عددا كبيرا من الشباب العاطل بالتعيين وجمع أموال ضخمة، ولكنهم لم يجدهو بعد أيام، وخسروا المال والعمل الموعود، والمضحك هو ان الشخص كان يوعدهم بوظيفة في مجلس السياسات الإستراتيجية (من ضمن اتفاقية أربيل لتشكيل الحكومة)، الذي لم يشكل إلى اليوم؛ يشار إلى أن عددا من المؤسسات والدوائر الحكومية قد وضع فيها الموظفون المرتشون أسعارا للتعين، حيث يذكر عدد من الشباب الذين يتقدمون للحصول على وظائف، بان

بعد المثوية...

وفي الحديث عن التعيينات يظهر لنا اليوم احمد الأحمر تفاصيل ما حدث؛ إن تأخر التعيينات والإشارة إلى وجود وظائف جديدة أدبيا إلى خلق شبكات نصب تجمع أموالا من الشباب وتأخذ ملفات ومستسكات على أمل تعيينهم في دوائر الدولة، لاسيما المؤسسات والوزارات التي استحدثت في بداية تشكيلة الحكومة ومن ثم حلت من بعد مرور عام من التشكيلة الحكومية واعتبرت (زائدة). حيث يذكر احد الشباب الذين تعرضوا إلى



بانتظار رحمة الخالق

الدرجات لن تطلق إلا بوجود مجلس الخدمة الاتحادي

المجلس معطل منذ عام ٢٠١٠ والوظائف تنتظر

وزارة التخطيط: البطالة بلغت ١١٪ خلال العام الماضي

الشبكة الحماية الاجتماعية في مشاريع للقروض الصغيرة.

وعدت الحكومة...

منذ عام ٢٠١٠ بتوفير ١١٥ ألف درجة وظيفة، لكن العام من وانتهى ولم يتحقق شيء، وكان البرلمان في دورته الماضية قد أوقف إطلاق الدرجات الوظيفية التي استحدثتها الحكومة ضمن موازنة العام ٢٠١٠ وأجلت المسألة لحين تشكيل مجلس الخدمة، وناقش مجلس النواب مسألة إطلاق الدرجات الوظيفية، حيث أعلن عن وجود توافق على إطلاق الدرجات الوظيفية بالرغم من وجود تفاوت في كيفية توزيع الوظائف وسوف يتم حسب الاستحقاق أو نسبة المحرومية أو الحاجة، كما تقرر إحالة موضوع النقاش إلى لجنتي المالية والعمل والخدمات وقت يتم تشكيلها -حينها لم يتم تشكيلها بعد - بحضور ممثل عن الحكومة للبحث في آلية إطلاق الدرجات الوظيفية. أما العام الماضي فقد وعدت الحكومة أيضا وبعد أن تنتظر موافقة مجلس النواب بإطلاق ٢٧٧ ألف درجة وظيفية وسنرى ماذا حدث...

قبل المئة يوم...

أشار وزير التخطيط بالوكالة حينها نصار الربيعي لـ "المدى" في العام الماضي إلى أن إطلاق التعيينات مرتبط بكونه المشترك على توزيع الوظائف على الدولة وبحسب الحاجة، مؤكدا "إذا ما تأخر تأسيس هذا المجلس ولفترة طويلة فإن البرلمان سيعمل على إطلاق هذه التعيينات، وأكد الربيعي أن دوائر الدولة تعاني من ترهل كبير إلا أن هذا لا يمنع من إطلاق هذه التعيينات خصوصا وان المواطن بحاجة إلى ضمان من الدولة، ووعد رئيس الوزراء في العام نفسه بعد تظاهرات شباط التي طالب فيها عدد من الشباب بإطلاق التعيينات بأنه سوف يامر بالإسراع في فتح الوظائف أمامهم، ودفعت التظاهرات المالكي إلى الإعلان في ٢٧ شباط في العام ٢٠١١ بأنه سيقدم وسيعمل بعد ١٠٠ يوم من هذا التاريخ "إخفاقات ونجاحات كل وزير"، ملمحا حينها بإمكانية طرد وزراء أو مسؤولين من مناصبهم، كما أعلن حينها عن حرمة من الإصلاحات تتعلق خصوصا بمكافحة الفساد وتوزيع ٢٨٠ ألف وظيفة حكومية وخفف سن التقاعد، وضاعفت الوزارات العراقية خلال الأشهر الثلاثة التي حددها المالكي

صور من داخل المتن!

يقول أحمد عن إحدى الصور التي تظهر شابا ضخم الجثة بشوارج كثيفة يقف وسط جسر تتكس فوقه السيارات وهو يبيع ألعابا بلاستيكية؛ "ضغف" هذا الشاب كلما ضغط على بطنه؛ إن هذا الشاب لا يحصل في بقائه فوق الجسر إلا على خمسة آلاف دينار يوميا في أحسن الأحوال؛ وفي أسفل صفحة الألبوم يتدافع شباب قرب معرض بغداد الدولي لإيصال "فايلات" إلى شخص تتجمع فوق يده عدد مهول من الأوراق والمستمسكات وتسقط بعضها على الأرض... كانت تلك الصورة في يوم قررت فيها وزارة العمل أن تطلب من كل عراقي غير موظف بجمع استمارات إلى المعرض وتسليمها إلى الوزارة، وسارع الشباب معتقدين أنهم سيجدون وظيفة حقيقية بدل "التاكسي" والبسطات، ولكن في النهاية ظهر أن الوزارة تعد قاعدة بيانات لإحصاء العاطلين عن العمل؛ وما أكثر الصور في ألبوم احمد التي يقف في داخلها شباب يرفعون لافتات في وسط تظاهرات طالب بالتعيين تحت نصب الحرية وفي ساحات المدن الأخرى وتحاول العساكر الحكومية تفريقهم... ميزانية العراق في العام الماضي وصلت إلى ٦٧ مليار دولار، وعدد سكانه يبلغ ٣٠ مليون نسمة، وهو من اكبر الدول النفطية - والكل يعلم - لكن الغريب وعلى الرغم من ميزانيته الكبيرة إلا أن عدد العاطلين عن العمل وصل فيه إلى ما يقارب الـ ٥٠٪ من مجموع السكان، حيث أكد رئيس المؤسسة العراقية المدنية لحقوق الإنسان والمستشار الإعلامي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله اللامي في تصريحات نشرت في إحدى الصحف العربية بان البلاد تضم أكثر من ١٢ مليون شاب عاطل عن العمل، وأشار أيضا إلى وجود أكثر من ١٠ ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر، ووزارة التخطيط لم تنف تصاعد أعداد العاطلين عن العمل في العام الماضي وصفته بالتزايد المخيف، متعبا نسبة الـ ٢٥ في المئة من نسبة القوى العاملة، داعية إلى إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطالة للتنموية وتحويلها إلى برنامج إعانات، وتحدث الوزير السابق علي بابان في تصريحات صحفية؛ إن علاج الموازنة التشغيلية لا يتم إلا عبر عمليات متدرجة مثل إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطالة التنموية، إضافة إلى تحويل الأموال المخصصة